

2019

Tafweed as an Inconsistent Practice with the Holy Quran

Abed Alhamid Al-Kurdi

Al-Ahliyya Amman University, h.alkurdi@ammanu.edu.jo

Fayez Abu Naja

Al-Balqa Applied University, abualtaeeb@ammanu.edu.jo

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/albalqa>

Recommended Citation

Al-Kurdi, Abed Alhamid and Naja, Fayez Abu (2019) "Tafweed as an Inconsistent Practice with the Holy Quran," *Al-Balqa Journal for Research and Studies* **البلقاء للبحوث والدراسات**: Vol. 20 : Iss. 2 , Article 9. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/albalqa/vol20/iss2/9>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Al-Balqa Journal for Research and Studies **البلقاء للبحوث والدراسات** by an authorized editor of Arab Journals Platform.

اقتضاء القول بالتفويض مخالفة نصوص القرآن الكريم

Tafweed as an Inconsistent Practice with the Holy Qur'an

د.فائز محمد حسن أبو نجا

أستاذ مساعد - كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية
جامعة البلقاء التطبيقية

د.عبد الحميد راجح كردي

أستاذ مساعد - كلية الحقوق
جامعة عمان الأهلية

abuataeb@yahoo.com

الملخص

يُعد القول بالتفويض مدرسة من مدارس الفكر العقدي، التي شابها أكثر من شائبة حسب فهم حقيقة التفويض، فهناك من يرى أن التفويض لا يكون إلا بالكيفية، وآخر يقول إن التفويض يكون بالكيف والمعنى؛ وهو ما يطلق عليه التفويض المطلق. ولأن التفويض المطلق يتعارض مع نصوص القرآن الكريم في دعوته للفهم والتدبر، ومخالفة نصوصه في أوصافه التي أخبر عنها رب العزة، ومخالفة الغاية من إرسال الرسل عليه الصلاة والسلام؛ جاء هذا البحث لبيان معنى التفويض وأنواعه، وخطره، وكيف أن القول به يخالف أصل القرآن الكريم. ولهذا كان لا بد من بيان وجه المخالفة، وكيف يقتضي القول بالتفويض معارضة آيات القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: التفويض، والمدارس العقدية، والفهم والتدبر، والكيف، والمعنى.

Abstract

Prompting Tafweed (thinking that only Allah knows what is meant by his Names and Attributes in the Holy Qur'an) is one of the Islamic schools. This school has been marred by several impurities in respect of the understanding of the reality of Tafweed. Some said that Tafweed is only in the knowledge of the how, while others said that Tafweed has to be in the knowledge of the how and meaning, which is termed as the absolute Tafweed.

Because the absolute Tafweed is inconsistent with the Holy Qur'an's call for understanding and pondering and with the Attributes of Allah and the purpose of sending Prophets and Messengers (peace be upon them), this research aims to clarify the meaning of Tafweed, its types and its risks. It also explains how prompting Tafweed contradicts the Holy Qur'an. As such, it becomes necessary to expose the risks of adopting this wrong concept and to explain why it is inconsistent with the Holy Qur'an.

Keywords: Tafweed (thinking that only Allah knows what is meant by his Names and Attributes in the Holy Qur'an); Creed schools; understanding and pondering the how and meaning.

المقدمة:

يوهم ظاهرها التفويض الذي أرادته المفوضة. من هنا تأتي أهمية بيان ما يؤدي إليه القول بالتفويض وأثره على النص القرآني.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

أهمية البحث:

إشكالية البحث:

- يجب هذا البحث عن الأسئلة الآتية:
• ما التفويض، وما أنواعه، وهل يعد التفويض بكل أنواعه مشكلة؟
- هل يتعارض القول بالتفويض مع نصوص القرآن الكريم الداعية إلى التدبر والتفكير؟
- هل يتعارض القول بالتفويض مع أوصاف القرآن الكريم؟
- هل يتعارض القول بالتفويض مع الغاية من إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

تمثل قضية التفويض في نصوص القرآن الكريم مسألة مهمة في الفكر العقدي الإسلامي، إذ إن القرآن الكريم أنزل من عند الله تعالى للفهم والإدراك، والعمل بمقتضى ما جاء فيه من أوامر ونواه وأحكام والتزامات ومناهج. ولتحقيق العمل بمقتضى ما جاء فيه لا بد من فهمه؛ فهم ألفاظه، وبيان معانيه، وإدراك أحكامه. لكن، واختلاف العلماء في فهم بعض آياته، ولفهم بعضهم أن آيات القرآن الكريم المتعلقة بموضوع الصفات من المتشابه، ظهرت مشكلتنا التفويض والتأويل. وجاء هذا البحث في المشكلة الأولى منهما. وهذه المشكلة لا تتعلق بفهم الآيات فحسب؛ بل بطريقة التفويض فيها، التي تعني ترك فهم معاني الألفاظ في النصوص، وبالتالي ترك فهم النصوص والبحث في معانيها عموماً، وتلاوة الآيات كما هي من غير البحث في مراد الله تعالى من آياته. وكذلك تتعلق هذه المشكلة بفهم هؤلاء لبعض النصوص المسندة إلى علماء أهل السنة التي

- بيان خطورة القول بالتفويض المطلق.
- إدراك خطورة القول بالتفويض على فهم نصوص القرآن الكريم.
- بيان التعارض بين القول بالتفويض ودعوة القرآن الكريم للتدبر.
- بيان تعارض القول بالتفويض مع الغاية من إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، وفق ما يأتي:
المقدمة

الدراسات السابقة:

- **المبحث الأول:** المقصود بالتفويض
المطلب الأول: تعريف التفويض
المطلب الثاني: أنواع التفويض
- **المبحث الثاني:** ما يقتضيه القول بالتفويض في مخالفة آيات القرآن الكريم
المطلب الأول: مخالفة آيات القرآن الكريم في دعوته للتفكير والتدبر والعقل
المطلب الثاني: مخالفة آيات القرآن الكريم في أوصافه وطبيعته.
المطلب الثالث: مخالفة آيات القرآن الكريم في بيان الغاية من إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام.

الخاتمة: النتائج، والتوصيات

المبحث الأول: المقصود بالتفويض

المطلب الأول: تعريف التفويض:

أولاً: التفويض لغة: عند مراجعة كتب اللغة والمعاجم وجدنا أن مادة فوض ومشتقاتها وردت في معاني متعددة، ويمكن حصرها في المعاني الآتية:

1. الصيرورة والرد:

قال ابن منظور: "فوض إليه الأمر: صيره إليه وجعله الحاكم فيه ويقال فوض أمره إليه إذا رده إليه وجعله الحاكم فيه، ومنه حديث الفاتحة: "فَوْضَ إِلَيَّ عِبْدِي" (ابن منظور، 1414هـ: 7/207). (رواه مسلم في باب وجوب قراءة الفاتحة حديث رقم 395).

وكذا قال الزبيدي: "فوض إليه الأمر تفويضاً: رده إليه، وجعله الحاكم فيه". (الزبيدي د.ت: 18/496) ووضح المناوي بعد أن بين أن أصل التفويض رد الأمر إلى الغير لينظر فيه أنه _أي التفويض- رد الأمر إلى الله والتبرؤ من الحول والقوة (المناوي، 1990: 104).

موضوع التفويض من الموضوعات التي تحدث عنها السابقون واللاحقون، ولكن هذا الموضوع كان يذكر كمبحث ضمن الحديث عن الصفات في بيان الفرق بين المؤولة والمفوضة والمثبتة، كما هو في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية مثلاً، وكما فعل أحمد بن عبد الرحمن القاضي صاحب رسالة الماجستير الموسومة بـ "مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات"، الذي عقد مبحثاً في رسالته عن لوازم القول بالتفويض في آيات الصفات، ومثله فعلت عفاف مختار في رسالتها تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة، فذكرت التفويض في صفحات قليلة، والملاحظ أن كل من كتب من المحدثين حول هذا الموضوع، كمبحث ضمن موضوع كان الذي يذكرونه هو كلام شيخ الإسلام وإن اختلفوا في نقله.

كما أن هناك دراسة عقدية لمحمد الخطيب بعنوان "التفويض في القرآن والسنة"، منشورة في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، بين فيها معاني التفويض، وذكر طائفة من آراء العلماء، وفيها جهد طيب، ولكن تختلف دراستنا عنها بطريقة عرضها وتقسيمها للموضوع، وربطها بين القول بالتفويض ومخالفة نصوص القرآن الكريم.

ومن خلال اطلاعنا المتواضع لم نجد بحثاً ربط بشكل مباشر، حسب هذا التقسيم الذي ذهبنا إليه، بين التفويض ومخالفته نصوص القرآن الكريم ضمن عناوين محددة، وبشكل دقيق متخصص.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء آيات القرآن الكريم التي تبين دعوة القرآن الكريم لخلاف ما ذهب إليه المفوضة.

المنهج النقدي: وذلك بنقد أقوالهم وردّها ضمن نصوص القرآن الكريم، وبيان علماء التفسير لمعانيها.

المنهج الاستنباطي: وذلك باستنباط الردود على منهج

ويبين محمد قلجعي أن التفويض من "مصدر فوض أي: جعل حرية التصرف في أمر من الأمور لآخر، ترك حرية التصرف إلى شخص آخر" (قلجعي، 1988: 1/139)، (أبو حبيب، 1988: 290).

وعند ابن الأثير: "فوض الأمر إليه تفويضاً رده إليه وجعله الحاكم فيه (ابن الأثير، د.ت: 3/479) (القونوي 2004: 55).

2. المساواة والمشاركة:

وقد يأتي التفويض في اللغة بمعنى المساواة والمشاركة إذ إنَّ من اشتقاقات فوض في اللغة: المفاوضة، وهي كما يقول ابن الأثير: "مفاعلة من التفويض، المساواة والمشاركة. "كان كل واحد منهما رد ما عنده إلى صاحبه" (ابن الأثير، د.ت)، (ابن منظور، 1414: 7/208).

وكذا "تفاوض الشريكان في المال إذا اشتركا فيه أجمع" (ابن منظور، 1414: 7/208)، ومن هذا كما يقول المطرزي في المغرب: "ومنه شركة المفاوضة، وتفاوض الشريكان تساويًا (المطرزي، د. ت: 368) (ابن منظور، 1414: 7/208).

ويؤيد هذا المعنى ما ذكره ابن منظور في لسان العرب بقوله: "متاعهم فوضى بينهم إذا كانوا فيه شركاء، قال الشاعر:

متاعهم فوضى بينهم فوضاً في رحالهم

ولا يحسبون السوء إلا تنادياً (ابن منظور، 1414: 7/210)

3. التسليم وترك المنازعة:

وإلى هذا المعنى ذهب القونوي في أنيس الفقهاء (القونوي، 2004: 55)، والمطرزي في المغرب، وبه بدأ الباب، قال: " (ف و ض): التفويض: التسليم وترك المنازعة" (المطرزي، د.ت: 368).

4. المحاوره والحوار:

وذكره المطرزي في المغرب أيضاً، قال: "ويقال فاضه في كذا أي حاوره، وفعل مثل فعله" (المطرزي، د.ت: 368). وقال ابن منظور: "فاوضه في أمره جاراها فيه" (ابن منظور، 1414: 7/210).

5. التساوي:

أي أنه لا تباين بينهم ولا قائد لهم، ولا أمير لهم ولا من يجمعهم، ومنه قول الشاعر:
لا يصلح القوم فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم
سادوا (المطرزي، د.ت: 368)، (ابن منظور، 1414: 7/210)

6. الاختلاط:

قال ابن منظور، قوم فوضى: "مختلطون")

7. التفرق:

وذكر هذا المعنى ابن منظور في لسان العرب، قال: وصار الناس فوضى، أي: متفرقين، والوحش فوضى أي متفرقة تردد. (ابن منظور، 1414: 7/211).

8. الاندفاع:

ومثاله في التنزيل: "فإذا أفضتم من عرفات" (البقرة، 198). قال ابن منظور: "أفاض الناس من عرفات إلى منى: اندفعوا بكثرة إلى منى، وكل دفعة إفاضة" (ابن منظور، 1414: 7/211).

9. التدفق والامتلاء:

قال ابن منظور: "فاض تدفق، وأفاض إناءه، أي ملاءه حتى فاض" (ابن منظور، 1414: 7/212).

بناءً على ما سبق، فإن التفويض في اللغة يشتمل باشتقاقاته: الصيرورة والرد، والمساواة والمشاركة، والتسليم وترك المنازعة والمحاوره والمجاراة، والتساوي، والاختلاط، والتفرق، والاندفاع، والتدفق والامتلاء.

لكن، هذا لا يعني أن كل ما سبق من معان واشتقاقات في اللغة لها علاقة بطبيعة هذا البحث، إذ سيتبين لاحقاً بإذن الله تعالى إن المعاني التي لها صلة بالبحث، هي: الصيرورة والرد، والتسليم وترك المنازعة، والاندفاع في وجهه من وجوه فهم المعنى المراد.

ثانياً: التفويض اصطلاحاً:

عند النظر في كتب العقائد وكلام الباحثين في مسائل الاعتقاد، فإننا نجد أنهم وضعوا تعريفاً اصطلاحياً للتفويض من خلال نصوص عامة دالة على التوقف، أو التسليم، أو رد اللفظ أو معناه، وهذا ما نجده عند استقراء كتب السابقين من أمثال البيهقي والنووي وغيرهما. غير أنني وجدت، وإن كان في فترة لاحقة، أن هذا المصطلح قد بدأ بالظهور، خصوصاً عند من تبني المدرسة السلفية، ولاسيما عند ابن تيمية وتلميذه. وقد توسع البحث حول المصطلح -أي التفويض- في الكتب المعاصرة التي بحثت في نظرية المدارس إلى موضوع الصفات، وتقسيماتها. وفيما يأتي طائفة من هذه التعريفات:

ذهب ابن تيمية في دره تعارض العقل والنقل إلى أن التفويض هو: "إنزال أفاض يتعبدون بتلاوتها وإن لم يفهم أحد معانيها" (ابن تيمية، 1991: 1/104).

فهو المراد (الخميس، 2004: 175).

المطلب الثاني: أنواع التفويض:

من خلال ما سبق من التعريفات لمصطلح التفويض فإن الأعم الأغلب ممن نظر إلى هذا المصطلح نظر إليه من جانب واحد، بل ويعتقد أنه لا يعني إلا معنى واحداً، فإذا ما أطلق التفويض فإن المراد به تفويض المعنى والكيفية أو التفويض المطلق، إن جاء التعبير، كما أطلق عليه الجامي في كتابه الصفات الإلهية. لكن ولورود بعض النصوص عند العلماء تُفرق بين نوعين من أنواع التفويض كان لا بد من هذا العنوان لبيانها، ومن هذه النصوص ما نقله الخميس عن أبي حنيفة النعمان، قال: "الصفات عند الإمام أبي حنيفة معلومة المعنى، مجهولة الكيفية وليس عنده تفويض مطلق" (الخميس، د.ت: 300).

إذاً فالتفويض ثلاثة أنواع:

1. إما أن يكون تفويضاً مطلقاً أي تفويض الكيفية والمعنى لله تعالى، فلا المعنى معلوم ولا الكيفية معلومة، وبالتالي يؤدي القول بهذا النوع إلى تعطيل صفات الله تعالى، بل فيه طعن كما سيتضح لاحقاً بنصوص القرآن والسنة، يقول ابن تيمية: "من المعلوم أن الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن، وحضنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله، وأيضاً فالخطاب الذي أريد به هدايتنا والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلى النور. إذا كان ما ذكر من النصوص فيه ظاهر وباطل وكفر، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب، لذلك فعلى التقدير من لم نخاطب بها بين فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكافر - وحقيقة قول هؤلاء في المخاطب لنا: أنه لم يبين الحق ولا أوضحه مع أمره لنا أن نعتقد به، وأن ما خاطبنا به وأمرنا باتباعه والرد إليه لم يبين به الحق ولا كشفه، بل دل ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن نفهم منه مالا دليل عليه منه وهذا كله مما يعلم بالاضطرار تزيه الله ورسوله عنه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد" (ابن تيمية، 1997: 1/203).

فهذا النوع من التفويض لا يقبل ممن آمن بالله وأسمائه وصفاته وكتبه؛ لأن مخاطبة الله تعالى لنا بما لا ندرك ولا نعي عبث؛ والعبث على الله تعالى مُحال. ولهذا لا يُقال بالتفويض المطلق أبداً، ولا يصح نسبته لأحد من أهل الملة أبداً فهو عين التعطيل.

وقال الأزدي: التفويض "ما جهلت علمه إلى علمه" (الأزدي، 1998: 40)، والتفويض في رأيه هنا يفهم على عمومه، وليس في باب الصفات فقط، فقد يفهم أيضاً في الأمور الغيبية، بل في كل ما يجهله الإنسان.

وقيل: التفويض: "صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد به، بل ويترك ويفوض علمه إلى الله تعالى بأن يقول الله أعلم بمراده" (عبد الحميد، 2000)، وقيل: إن التفويض هو التوقف في نصوص الأسماء والصفات، وهو الإمساك عن الخوض في صفات الله تعالى" (مختار، 2000: 391).

وعرّفه الجامي: "الإعراض عن المعنى الظاهر للفظ (...) وهو من القول على الله بغير علم" (الجامي، 1408: 238)، وكذا عرفه العثيمين: "عدم التعرض للمعنى" (العثيمين، 1426هـ: 109)، ويقول في موضع آخر من نفس الكتاب: والتفويض بمعنى أننا نمر النص ونفوض معناه ونقول الله أعلم بما أراد. (العثيمين، 1421: 293)، وعرفه في موضع آخر بأنه: "عدم الحكم بنفي ولا إثبات في الصفات" (العثيمين، د.ت: 111).

والملاحظ أن كل ما سبق من تعريفات لمصطلح التفويض تبين معناه المطلق بنفي المعنى والكيفية وعدم الخوض فيهما، بل أكثر من ذلك يماررها كما جاءت من غير نفي ولا إثبات ولا فهم ولا تصور ولا غير ذلك".

ومما يؤكد صرفها عن ظاهرها أي -الصفات-، وعدم البحث في معناها، ما جاء في تعريف التفويض أنه: "إمارة الصفات على الظاهر دون بحث عن الكيفية أو تكلف لتأويل صارف لذلك الظاهر المتبادر إلى الذهن" (الغامدي، 2002: 317) أو أنه: السكوت عن الصفات بعد نفي إرادة الظاهر وثبوت الصفة بالاختصار على القول بها لفظاً أما المعنى فعلمه إلى الله تعالى" (متولي، 2004: 388). (جبريل، 2002: 1/333).

وهناك من بالغ في التعريف بشكل كبير، فقد نقل الحَمَد معنى التفويض أنه: الحكم بأن معاني نصوص الصفات مجهولة غير معقولة، لا يعلمها إلا الله" (أحمد، د.ت: 11).

إذاً، يلاحظ من كل ما سبق أن التفويض متعلق بترك المعنى والكيفية، وهذا الفهم ليس ما أراده السلف من الصفة كما أثر عنهم، بل إن كل من يمثل مدرسة السلف سابقهم ولاحقهم قد أخذوا على من فهم هذا الفهم وعدّوه من أهل التفويض، وعدّوا التفويض أمراً مذموماً بحسب هذا الفهم، وقد ذكر الخميس في شرحه التدمرية لابن تيمية أن التفويض عند السلف ليس كما فهم عنهم، وليس كما فهمه بعض أهل العقائد ممن توقفوا في فهم الصفة؛ ولهذا عقد مقارنة بين التفويض عن السلف وعند المتكلمين، وعدّ أن التفويض عند السلف متعلق بالكيفية فقط فهم يثبتون الصفة، وينفون الكيفية والتشبيه فيها، ويعتقدون بأن الظاهر على ما يليق بالله

واضح في نصوصهم، وأكبر دليل عليه قول الإمام مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول (الذهبي، 2003: 1/189)، فنفي الكيفية، وقد بين البدر هذا بقوله: "تفويض علم الكيفية إلى الله سبحانه وتعالى، فالمعنى يثبت لكن الكيف لا يجوز لأحد كائناً من كان أن يخوض فيه" (البدر، 2002: 56).

ومما يدل على أن السلف يقولون بهذا النوع ما جاء في فتاوى الشيخ عفيفي عند تفسيره لحديث ورد فيه بعض صفات الله تعالى، بقوله: "هذا بحث في الكيفية، ومذهب السلف تفويض الكيفية" (عفيفي، د.ت: 1/347).

ومما يدل أيضاً على أن المراد بالتفويض في عباراته المشهورة تفويض الكيفية وليس تفويض المعنى، وبالتالي ليس التفويض المطلق ما نقله المقدسي في "أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات" عند شرحه لكلام الإمام مالك: "الاستواء معلوم والكيف مجهول"، قال: "قال الإمام الترمذي في الكلام على حديث الرؤية: المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري وابن المبارك ومالك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم قالوا: نورد هذه الأحاديث كما جاءت وتؤمن بها، ولا يقال كيف ولا نفس ولا تنوهم" (المقدسي، 1406هـ: 61). وظاهر في نقله فهم أنه تفويض كيفية بقوله: ولا يقال كيف أما حجتهم في الأخذ بهذا النوع من التفويض وهو تفويض الكيفية، كما علل حمد النجدي بقوله عند شرحه لقول الإمام مالك: "قيل له كيف هو فإذا قال: أنا لا أعلم الكيفية، قيل ونحن لا نعلم كيفية نزوله إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له، فكيف تطالبني بكيفية استوائه علي عرشه (...). وأنت لا تعلم كيفية ذاته، وإذا كنت تقر بأنه له ذاتا حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال، لا يماثلها شيء فاستواؤه ونزوله وكلامه ثابت في نفس الأمر ... فإن الله تعالى ليس كمثل شيء" (النجدي، د.ت: 48).

وخاصة القول إن التفويض المرضي هو ما كان من تفويض الكيفية فحسب، وإن كلام السلف وعباراتهم في التسليم والرد والإمرار كلها يراد بها تفويض الكيفية لا المعنى.

والمراد في هذا البحث هو النوع الأول والثاني من أنواع التفويض، وهما: التفويض المطلق، وتفويض المعنى. وما يلزم على الأول يلزم على الثاني، ولا يلزم على النوع الثالث؛ لأنه عين مذهب السلف، ولا يترتب عليه ما يترتب على النوعين الأولين من تعطيل آيات القرآن الكريم عن أداء غاياتها ومعانيها، وأنها طريق الإيمان والعمل.

وأما العبارات التي نُسبت إلى أئمة السلف ويفهم منها التفويض، فهي في جملتها لا تدل على التفويض المطلق، بل تدل على نوع تفويض الكيفية كما فهمه كثير من العلماء، وليس هنا مورد ذكرها ولا تحليلها (القاضي، 1996).

2. النوع الثاني هو تفويض المعنى، وهو فرع عن التفويض المطلق، ويجري عليه ما يجري على التفويض المطلق؛ لأن عدم إدراك المعنى وفهمه يؤدي إلى القول بالتعطيل أيضاً، وقد وصف ابن تيمية من يقول به بالإلحاد في صفات الله تعالى كما في التدمرية (الخميس، د.ت: 105).

وقد عُرّف تفويض المعنى أنه: "الجهل بمعنى النص الشرعي المضاف إلى الله تعالى وصرف المعنى المستحيل عنه من غير إثبات معنى له، ورد علمه إلى الله (الخطيب، 2010).

وقد وصف ابن عثيمين هذا النوع من التفويض بقوله: "وطريقة التفويض طريق خاطئ لأنه يتضمن ثلاث مفاسد، تكذيب القرآن، وتجهيل الرسول، واستطالة الفلاسفة" (العثيمين، 1419: 98).

ومما أدى إلى اعتقاد القائلين بهذا النوع من التفويض هو اعتقادهم أن فهمهم للمعاني يؤدي إلى تشبيه الله تعالى بخلقه، وما علموا أنهم بما فعلوا عرّفوا في التعطيل، وفرارهم من التشبيه، باعتقادهم أنه لا يُفهم المراد من المعاني، وأن الله استأثر بعلمها لنفسه، ويجب التوقف في ذلك.

ويبين الخوف من التشبيه، والجهل المطبق بمعانيها، عدّ القاضي في كتابه "مذهب أهل التفويض" أن لتفويض المعنى ركنين:

الأول: اعتقاد أن ظواهر نصوص الصفات السمعية يقتضي التشبيه، وحيث لا يعقل لها معنى معلوم إلا ما هو معهود في الأذهان من صفات المخلوقين، وبالتالي فإنه يتعين نفيه ومنعه.

الثاني: أن المعاني المرادة من هذه النصوص مجهولة للخلق لا سبيل للعلم بها، بل هي مما استأثر الله بعلمه، ولا يمكن تعيين المراد بها لعدم ورود النص التوقيفي بذلك. فصارت نتيجة مذهب التفويض هي الجهل المطبق بمعاني النصوص، ولذا سماهم أهل السنة (أهل التجهيل) (القاضي، 1996: 156). إذاً ليس المراد بمعاني النصوص الواردة في كلام السلف -رضوان الله عليهم- تفويض المعنى مطلقاً.

3. النوع الثالث: تفويض الكيفية، وهو المراد عند السلف بـ"إثبات المعاني المستحيلة في حق الله تعالى مع حجبها عنها" (الخطيب، 2010).

وهذا النوع هو المراد عند السلف لا غيره، وهو

وقوله {وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَا كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ} {يونس، 42}، وقوله: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ} (الحج، 46)، وكذلك قوله تعالى: {أَمْرٌ تَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرُهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْإِنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا} {الفرقان، 44}.

وجاءت الدعوة من الله تبارك وتعالى لعقل هذا القرآن في قوله: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} {يوسف، 2}، وقوله تعالى: {لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ} {الأنبياء، 10}، وقوله تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} {الزخرف، 3}.

ويعد سرد بعض آيات القرآن العزيز، لا بد من بيان معنى التدبر والتفكير والعقل لغة واصطلاحاً؛ ليستبين عدم جواز القول بالتفويض لمعارضته آيات كتاب الله تبارك وتعالى.

جاء في العين: "والتدبير: نظر في عواقب الأمور، وفلان يتدبر أعجاز أمور قد ولت صدورها. واستدبر من أمره ما لم يستقبل، أي نظر فيه مستديراً فعرف عاقبة ما لم يعرف من صدره، واستدبر فلان فلاناً من حينه أي حين تولى تبع أمره" (الفراهيدي، د.ت: 8/33).

وفي الصحاح: "والتدبر في الأمر: أن تنظر إلى ما يؤول إليه عاقبته، والتدبير التفكير فيه" (الجهري، 1987: 20/655)، وفي مجمل اللغة لابن فارس: "أن يدبر الإنسان أمره، كأن ينظر إلى ما تصير إليه عاقبته" (ابن فارس، 1986، 1/945).

وفي القاموس المحيط: " (أفلم يدبروا القول) أي: ألم يتفهموا ما خوطبوا به في القرآن" (الفيروزبادي، 2005: 1/390)، وتعريف الفيروزبادي هنا هو موضع الاستدلال على معنى يتدبروا، وإن المراد منه الفهم، وهذا لا يخالف ما ذهب إليه الآخرون، فإن النظر إلى ما تصير الأمور يتأثر من فهمها وفهم طبيعتها وما هي وإلى هذا المعنى ذهب ابن منظور في لسان العرب. أي بالقول: إن التدبر هو التفكير في الأمر (ابن منظور، 1414: 4/273).

هذا لغة، أما التدبر في كتاب الله عز وجل فقد ذهب الطبري في تفسير قوله تعالى: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ} (ص، 29)، قال: واختلف القراء في قراءة ذلك، فقراءة عامة القراء لِيَدَّبَّرُوا بالياء، يعني ليتدبر هذا القرآن من أرسلناك إليه من قومك يا محمد. وقراءة أبي جعفر وعاصم "لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ" بالياء، بمعنى: لتدبره أنت يا محمد وأتباعك (الطبري، 2000: 21/190)، وعند السمرقندي في بحر العلوم: "ليدبروا آيَاتِهِ" أي ليتفكروا في آياته، وقوله عز وجل: وليتذكر يعني وليتعض بالقرآن أولو الأبواب (ذوو العقول) من الناس (السمرقندي، د.ت: 3/166).

وللزخري قول حسن في تفسير هذه الآية

المبحث الثاني: القرآن الكريم يدعو لخلاف القول بالتفويض

من أعظم آيات القرآن الكريم - وكل آياته عظيمة- قول الله تعالى: {هَذَا بَيِّنٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ} (آل عمران، 138)، وبيان في لسان العرب تعني: الوضوح، قال في المصباح المنير: "بان الأمر بين فهو بين، وجاء بائن على الأصل، وأبان إبانته وبين، وتبين واستبان كلها بمعنى الوضوح والانكشاف، والاسم بيان (...). وأبنته فصلته المقرئ" (1987: 27).

وكل هذا يدل على أن كل ما في القرآن الكريم بين واضح، بل إن القرآن الكريم جاء ليوضح للناس ما فيه من أوامر ونواه وأخبار وإطلاقات وغيرها، فهو - أي القرآن الكريم- صفة الله تعالى التي هو بها أمر ونه ومخبر، وفي تفسير قوله تعالى: "هذا بيان للناس"، يقول السعدي في "تيسير الكريم الرحمن": "أي دلالة ظاهرة تبين للناس الحق من الباطل" (السعدي، 2000: 1/299)، ويقول الصابوني: "فيه بيان شاف للناس عامة" (الصابوني، 1981: 23/52).

فإذا كان القرآن الكريم هو كتاب واضح بين، بيانه شاف لكل الناس، وإذا كان الله تعالى قد أرسل رسوله بهذا البيان والتبيان ليخرجهم من الظلمات إلى النور، وإذا كان هذا القرآن هو الرسالة الخالدة الخاتمة، فإنه لا شك سيكون مفهوماً معلوماً بكل ما فيه، وإلا لكان من باب العبث؛ والعبث على الله محال.

من هنا، فإن القول بالتفويض يُفوض كثيراً من نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، بل يخالف العقل الذي خلقه الله تعالى، وجعله مناصاً للتكليف، وأداة لفهم المراد، بل وأداة من أدوات المعرفة التي بها يعرف العبد ربه فيعبده حتى عبادته.

ومن هنا، أيضاً، فإن القول بالتفويض، وما يؤدي إليه من عدم فهم آيات القرآن الكريم والسنة المشرفة، والتوقف فيها يؤدي إلى تعطيل النصوص المتعلقة بصفات الله سبحانه وتعالى (القاضي، 1996).

كما أن القول بالتفويض يؤدي إلى الطعن بطبيعة رسالة الرسل -عليهم السلام- وهدهفا والغاية منها.

وللتفصيل في هذه الأمور جاء هذا المبحث لبيان ما يلزم من القول بتفويض صفات الله تعالى في المطالب الآتية:

المطلب الأول: مخالفة آيات القرآن الكريم في دعوته للتفكير والتدبر والعقل:

وقد ذم الله تبارك وتعالى من يستمعون إلى آياته ولا يعقلونها فقال سبحانه: {إِنَّ سَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ} (الأنفال، 22)،

أو لا يستطيعون تدبره، ثم يأمرهم بالتدبر؟ هذا عبث، والعبث محال في حق الله تبارك وتعالى، "لهذا لا بد أن نفهم معاني ما خوطبنا به، ونفهم من الكلام ما قصدوا إفهامنا إياه" (ابن تيمية، 1398: 5/37).

أما التفكر، فجاء في تهذيب اللغة: فكر: قال الليث: التفكر: اسم للتفكير ويقولون: "فكر في أمره، وتفكر، ورجل فكّير: كثير الإقبال على التفكير والفكرة وكل ذلك معناه واحد" (الأزهري، 2001: 10/116)، وفي الصحاح: التفكر: التأمل (الجوهرى، 1995: 2/783)، وقيل: هو تردد القلب في الشيء، يقال "تفكر" (ابن فارس، 1986: 1/704).

ومنه قول الله تبارك وتعالى في أكثر من آية من آيات القرآن الكريم "لعلهم يتفكرون" و"لقوم يتفكرون". أي يتأملون، ويرددون القلب في الشيء الذي دعوا إلى البحث فيه، والتأمل منه.

بل إن من آيات القرآن الكريم ما كانت الدعوة فيها إلى تأمل وتدبر وإشغال القلب في البحث عن موضوعات هذا القرآن الكريم بكل وضوح وصرامة، كما في قول الله تبارك وتعالى: {بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} (النحل، 44).

فالآية الكريمة توضح أن من حكمة الله تبارك وتعالى في إنزال القرآن الكريم - وهو الذكر في الآية الكريمة -

توضيح وبيان ما جاء فيه، والتأمل فيما ورد فيه من آيات سواء كانت هذه الآيات أوامر أو نواه أو إخبارات، وسواء كانت هذه الإخبارات عن صفات الله تعالى أو أسمائه أو أفعاله أو غير ذلك مما جاء في القرآن الكريم. وهذا يدل دلالة واضحة على أن من يفوض آيات الله تعالى التي جاءت في كتابه إنما يوقفها عن التأمل فيها، وتردد القلب في معانيها، وهذا يناقض من إيراد آيات القرآن الكريم، والحكمة من إنزال كلام رب العالمين.

يقول السعدي في تفسيره للآية الكريمة: "وهذا شامل لبيتين ألفاظه، وبيتين معانيه فيستخرجون من كنوزه وعلومه بحسب استعدادهم واحتياهم عليه" (السعدي، 2000: 1/441).

وأما العقل فقد تحدث علماء اللغة فيه كثيراً، وخالصة قولهم ما ذكره ابن منظور في لسان العرب أن العقل من الثبت في الأمور، وأنه القلب، وأنه سمي عقلاً لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك، وهو الذي يتميز به الإنسان عن الحيوان، وهو أداة الفهم التي بها يدرك (ابن منظور، 1414).

وخاطبت آيات القرآن الكريم في كثير من مواضعها هذا العقل، بل ودعت إلى عقل آياته، كما في قول الحق تبارك وتعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} (يوسف، 2).

فآيات القرآن الكريم جاءت باللغة العربية الفصيحة التي بها يعقل، أي يفهم، والتي بها يستطيع

يتضح فيه العلاقة بين الدعوة إلى التدبر، وبين رفض الدعوة إلى التفويض في فهمه للآية الكريمة يقول: "وتدبر الآيات: التفكير فيها والتأمل الذي يؤدي إلى معرفة ما يدبر ظاهرها من التأويلات الصحيحة والمعاني الحسنة" (الزمخشري، 1407: 4/90).

وأحسن من هذا ما ذكره ابن عطية في المحرر الوجيز قال: "وظاهر الآية يعني أن التدبر من أسباب إنزال القرآن" (ابن عطية، 1422: 4/503).

فإذا كان التدبر من أسباب إنزال القرآن الكريم فكيف نقول بالتفويض الذي في معناه عدم التدبر أو التفكير، أو في معناه الترتيل بلا فهم للمرتل.

ويقول ابن عطية عند تفسيره لقول الله تعالى: {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ} الْقرآنُ أَمْرٌ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا} (محمد، 24)، "وتدبر القرآن: زعيم بالتيبين والهدى" (ابن عطية، 1422: 5/119)، ومعلوم أن البيان ذكر صفات القرآن الكريم وخصائصه، فكيف يُقال بالتفويض الذي يُضاد البيان والكشف. وقد عقب القاضي في كتابه "التفويض على كلام شيخ الإسلام في شرح التدبر" بقوله: "أما من سلك سبيل التفويض فإنه يعلق باب التدبر، ويعارض صريح أمر القرآن بالكف عن التدبر في أهم وأولى وأوجب ما ينبغي أن يتدبر بلا دليل على التخصيص بل بمخالفة الدليل" (القاضي، 1996: 509).

فالتدبر طريق موصل لمعرفة الله تعالى، وبيقينية الإيمان به، ورسوخ ذلك الإيمان في القلب، وهو سبب تنزيه الله تعالى عن النقائص ومعرفة صفاته الحق، يقول السعدي عند تفسيره لقول الله تعالى: {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ} الْقرآنُ وَلَوْ كَانُوا مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} (النساء: 82)، "يأمر الله تعالى بتدبر كتابه، وهو التأمل في معانيه، وتحديق الفكر فيه، وفي مبادئه ولوازم ذلك، فإن تدبر كتاب الله تعالى مفتاح للعلوم والمعاني، وبه يستنتج كل خير وتستخرج العلوم، وبه يزداد الإيمان في القلب وترسخ شجرته فإنه يُعرَفُ بالرب المعبود، وما له من صفات الكمال، وما يزه عنه من النقص، ويُعرَفُ الطريق الموصلة إليه وصفة أهلها، وحالهم عند القدوم عليه، ويُعرَفُ العدو الذي هو البعد عن الحقيقة، والطرق الموصلة إلى العذاب، وصفة أهلها، وحالهم عند وجود أسباب العقاب. وكلما ازداد العبد تأملاً فيه ازداد علماً وعملاً وبصيرة، لذلك أمر الله بذلك وحث عليه وأخبر أنه المقصود بإنزال القرآن" (السعدي، 2000: 1/189-190)، وبهذا يُعارض أهل التفويض لتكريم الحديث في بعض آيات القرآن الكريم ومعانيها مما جاء به محمد - صلى الله عليه وسلم - عن طريق جبريل عليه السلام.

فكيف يُقال بالتفويض في المعنى وهو يعارض تدبر كلام الله تبارك وتعالى الذي هو به لنا أمر ونه ومخير؟ وكيف نترك فهم معانيه؟ وهل يُعقل أن يُخاطب الله تعالى عباده بما لا يفهمون أو لا يدركون

أوصاف آيات القرآن الكريم ودعوته إلى الفهم، وبيان خطأ من قال بالتفويض وخصوصاً في آيات الصفات.

وفي هذا المطلب - وبعد استقراء آيات القرآن الكريم- تتم دراسة الأوصاف المتعلقة بهذا الباب وهي: أنه كتاب البيان والتفصيل، والبرهان، وأنه عربي مبين، وأنه كتاب الرحمة والشفاء والهداية.

ومن هذه الآيات:

قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: {وَلَقَدْ تَعَلَّمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ} (النحل، 103)، وقوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينِ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ لِسَانًا عَرَبِيًّا مُبِينًا} (الشعراء، 195-192).

إذاً القرآن الكريم كتاب العربية الواضحة التي لا لبس فيها ولا إبهام ولا إيهام، فالقول العربي يتبين واضح يعرفه من يقرؤه، ولو التبس عليه شيء سأل أهل العرب عنه واستوضحه.

وفي الآية أيضاً وصف آخر للقرآن الكريم، هو مبين وهذا الوصف ورد في القرآن الكريم، في أكثر من آية، منها:

{ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ} (المائدة، 15)، وقوله تعالى: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعَلِّمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ رِزْقٍ إِلَّا يُعَلِّمُهَا وَلَا حِجَّةَ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَأْسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} (الأنعام، 59)، وقوله: {وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُبْصِرُونَ فِيهِ وَمَا يُعْزَبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} (يونس، 61) وقوله: {الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ}، (الحجر، 1)، وقوله تعالى: {طَسَّ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ} (النمل، 1).

وجاء البيان أيضاً بصيغته في قوله تعالى: {هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ} (آل عمران، 138)، وبصيغة تبيان كما في قوله تعالى: {وَيَوْمَ تَبَعْتُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَي هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِّلْمُسْلِمِينَ} (النحل، 89)، بيانه كما في قوله تعالى: {ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ} (القيامة، 19)، ويبين إذا وصف الله تعالى القرآن الكريم بأنه مبين، وبيان، وتبيان ويأن عليه بيانه، فما البيان؟ لغة واصطلاحاً؟

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: بأن بين، بن، وتبياناً، فهو بائن ويبين ويأن الشيء، ظهر واتضح. وأبان يبين "ابن، إبانة فهو مبين، ظهر واتضح، وأفصح عما يريد وأظهر الكلام. ويبين بينت وتبيناً فهو مبين، وأوضحه وكشفه وأظهره وعرفه. وتبين يتبين، فهو مبين وتبين الشيء تأمله حتى اتضح. وبيان: مصدر، بان،

القارئ أن يتدبر ويتفكر في آياته. فالقرآن الكريم ليس ألفاظاً مجردة لا يعلمها القارئ له، ولا هي ألفاظ تُعجز القارئ عن الفهم أو العقل بها، بل على العكس إن الإعجاز والتحدي في أن يأتوا بمثل تركيبها وبلاغتها وفصاحتها وسلاسة إدراك معانيها وفهمها، ففيه آيات سلسلة سهلة لا تُعجز قارئها عن فهمها، وإن كانت تعجزه وتبهره في تركيبها وبلاغتها وفصاحتها.

فعبجاً لمن يفوض آيات الصفات ويوقفها عن فهم معانيها ثم يدعو إلى التدبر والفهم والعقل عند قراءة آيات القرآن الكريم. لكان الأولى به أن يفوض حتى الآيات الداعية إلى التدبر والفهم والعقل بحجة أنه لا يعرف معناها وكيفيتها إلا رب العزة جل وعلا.

يقول صاحب (التفسير الحديث): "الله تعالى أنزل القرآن الكريم لعلمهم يعقلون" (دروزة، 1383: 7). ويوضح الزحيلي في تفسيره الوسيط هذه الآية بقوله: "يقرر الله تعالى أنا أنزلنا هذا القرآن على النبي محمد العربي الهاشمي، بلغه العرب أفصح اللغات وأبينها وأوسعها وأكثرها تأدية للمعاني التي تقوم بالنفوس لتتعلموا ما لم تكونوا تعلمون من قصص وأخبار، وأداب وأخلاق، وأحكام وتشريعات تبني الفرد والجماعة على أقوم بنیان، وأثبت أساس" (الزحيلي، 1422: 2/1090).

أو بعد كل هذا يُقال: ترك، ونمرها كما جاءت، لا نبحت فيها، نفوضها؟ إذن لماذا كان الإنزال، ولماذا كان الإرسال.

إن أي تفكير بهذا يقدر في حكمة الله تبارك وتعالى من إنزال هذه الآيات البينات الواضحات التي ترك للعقل فسحة للتفكير فيها والنظر في الفاظها لتبيان معانيها وفق المنهج الرباني، الذي يرتضيه الله تبارك وتعالى لنا، ومن هنا قيل: "أما من سلك سبيل التفويض فإنه يغلق باب التدبر ويعارض صريح أمر القرآن الكريم بالكف عن التدبر في أهم وأولى وأوجب ما ينبغي أن يتدبر بلا دليل عنده على التخصص، بل بمخالفة الدليل" (ابن تيمية، 5/37: 51398).

المطلب الثاني: مخالفة آيات القرآن الكريم في أوصافه وطبيعته:

أوصاف القرآن الكريم كثيرة، أكثر من أن تعد وتحصى، لكن فيما يتعلق بالبيان ووضوح معاني الألفاظ يستطيع الباحث أن يحصر هذه الأوصاف في مجموعة تظهر ضرورة فهم معانيه من خلال أوصافه، أو تقتضي اقتضاء" تاماً أنه في أعلى المقامات من البيان والوضوح، انتفاء اللبس والجهل" (القاضي، 1996: 508). وهذه الأوصاف التي أوردها الله تبارك وتعالى عن كتابه في آيات القرآن الكريم كقيلة بإقامة الحجة على المفوضة إن أحسنوا قراءتها.

وقد جاء هذا المطلب لبيان العلاقة بين

يقول النسفي في تفسيره قول الله تعالى "ثم فصلت": "كما تفصل القلائد بالفرائد من دلائل التوحيد والأحكام والمواعظ والقصص (...) أو فصل فيها ما يحتاج إليه العابد أي بين ولخص" (النسفي، 1998: 2/46).

ومما يستدل به على بطلان القول بالتفويض وأنه يتعارض مع آيات القرآن الكريم أوصاف أخرى ذكرها الله تبارك وتعالى في كتابه: {يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ كُفْرًا مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا} (النساء، 174)، فكيف لا يفهم أو لا يدرك معناها من صفة أنه برهان ونور، البرهان من إقامة الحجة، والنور من سطوع البيان والوضوح، لمن كانت هذه صفاته فهو مبین واضح، يهتدي به الناس في الاستدلال على عظمة الخالق تبارك وتعالى، ويستتيرون في فهم معانيه في تيسير شؤون حياتهم، بدءاً من حسن إيمانهم، وعلاقتهم بربهم مروراً بحسن عبادتهم وأدائها على أكمل وجه، مستعدين بهذا النور إلى لقاء ربهم كما أمرهم سبحانه.

فالحجج القاطعة والمعاني الحازمة في كتاب الله تعالى بينة واضحة كالنور الساطع، وليس في كتاب الله تعالى آية إلا ومعناها يضيء حياة البشرية التي أنزل إلينا هذا الكتاب العظيم.

ومن أوضح أوجه التعارض بين المفوضة وآيات القرآن الكريم أن الله تعالى وصف كتابه العظيم بأنه رحمة وشفاء وهدى، فكيف يكون من هذا وصفه يخاطب بما لا يدرك أو بما لا يفهم مما يلزم أن يقال بتفويض الآيات ومعانيها أو ألفاظها، أليس الله تعالى يقول في كتابه العظيم في وصف القرآن الكريم: {يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ كُفْرًا مَوْعِظَةً مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ} (يونس، 57)، فلو كان القرآن الكريم مما لا تفهم حقاقتة فكيف تتحقق فيه هذه الصفات؟! بل إن القول بإمرار نصوص القرآن الكريم كما هي من غير بحث في معانيها يلزم القول بأن إنزال القرآن باب من أبواب العبث، والعبث على الله محال كما سبق تقريره؛ والسبب في ذلك أنه يطعن في حكمة الرب جل وعلا في أنه جعل هذا القرآن كتاب هداية تهتدي البشرية في سيرهم ونهجهم في حياتهم، بل إن في فهم آياته لطف ورحمة من الله تعالى بهم.

والناظر في معاني هذه الصفات لغة يظهر له علاقتها بالمعاني السابق ذكرها، وأنه من حكمة الله تعالى أن خاطبنا بما نفهم وندرك لطفاً بنا ورحمة وهداية، وشفاء لما في قلوبنا، فكيف يكون الشفاء والعبث لم يفهم المراد؟ هذا لعمرى مزيد من الشفاء لا الشفاء!!

يقول الفراهيدي: "الشفاء معروف وهو ما يبرئ من السقم شفاه الله يشفيه شفاء" (الفراهيدي، د.ت: 60/290). قلت: وأي سقم أشد على العبد من عدم فهم مراد المولى في خطابه لعبده.

وفي تهذيب اللغة: "وأشفيت فلاناً: إذا وهبت

وهو إبداء المقصود بلفظ حسن ومنطق فصيح معبر، وهو الدليل والحجة الواضحة تماماً (مختار، 2008: 274-275).

يظهر مما سبق أن البيان من الوضوح ومعرفة المقصود، ويتضح هذا عند النظر في كتب التفسير، يقول ابن عاشور: "والمبين: الموضح للدلالة على المعاني التي يعينها المتكلم، فإن لغة العرب أفصح اللغات وأوسعها لاحتمال المعاني الدقيقة الشريفة مع الاختصار، فإن ما في أساليب نظم كلام العرب من علامات الإعراب والتقديم والتأخير، وغير ذلك، والحقيقة والمجاز والكناية، وما في سعة اللغة من الترادف، وأسماء المعاني المقيدة، وما فيها من المحسنات، ما يلج بالمعاني إلى العقول سهلة متمكنة، فقدر الله تعالى هذه اللغة أن تكون هي لغة كتابه الذي خاطب به كافة الناس، فأنزل بادئ ذي بدء بين أهل العرب أهل ذلك اللسان ومقاويل البيان ثم جعل منهم حملته إلى الأمم لترجم معانيه وفصاحتهم وبيانهم، وتلقى أساليبه الشادون منهم وولدانهم حيث أصبحوا أمة واحدة يقوم باتحاد الدين واللغة كيانهم" (ابن عاشور، 1984: 19/190). فكيف بعد هذا البيان والتوضيح يأتي القائل فيقول: ونفوض هذه الآية لله تعالى، وهو أعلم بمراده، وتتوقف فيها، والله تعالى يقول له هذا كلام مبین واضح مفهوم المعنى ومقصود العبارة.

ومما يزيد هذا وضوحاً تفسير قوله تعالى "ونزلنا عليك الكتاب تبيانا" فتبيانا تنصب على الحال، أي حال هذا الكتاب أنه للتوضيح والبيان ومعرفة المراد منه والمقصود فيه.

ومن صفات هذا الكتاب العظيم التي تُعطل عند من يقول بالتفويض، أنه كتاب مفصل، قال تعالى: {الرِّيبَاتُ أَحْكَمَتْ آيَاتَهُ ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ حَبِيرٍ} (هود، 1)، وقوله تعالى: {كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ} (فصلت، 3).

وكون القرآن الكريم مفصلاً آياته يعني أنها واضحة بينة، وأنها باللسان العربي المبين واللسان هو الذي يبين، ولهذا عرف اللسان في اللغة "بالمفصل" (الفراهيدي، د.ت: 7/126)، وفي مجمع اللغة العربية المعاصرة، "فصل الأمر: بينه، أوضحه، وفصلت بينت بيانا شافياً ومفصلاً موضحاً به الحق والباطل" (الفراهيدي، د.ت: 7/126).

وكان يفهم من التفصيل أن المعاني التي يُراد للناس فهمها من القرآن الكريم أصبحت واضحة بينة لا تشابه في فهمها ولا تعارض ولا تناقض، فكل آية في كتاب الله تعالى مفصلة المراد منها بحسب موضعها وسياقها، فكيف يأتي من يقول بغير ذلك، أليس في هذا تجهيل؟ وأليس في قوله إغلاق لباب البيان والتوضيح؟ وأليس في قولهم هذا مخالفة صريح القرآن الكريم الذي من وصفه أنه كتاب تفصيل وتوضيح وبيان.

بيان آثارها ومفاسدها "وشفاء لما في الصدور" وهو هذا القرآن، شفاء لما في الصدور من أمراض الشهوات الصادة عن الانقياد للشرع وأمراض الشبهات، القادحة في العلم واليقين (...). وكذلك ما فيه من البراهين والأدلة التي صرفها الله غاية التصريف، وبينها أحسن بيان - وهنأ موضع الشاهد - مما يزيل الشبه القادحة في الحق ويصل به القلب إلى أعلى درجات اليقين (السعدي، 2000: 1/366).

وكيف يصل القلب إلى أعلى درجات اليقين؟ وكيف يزيل الشبه القادحة في الحق إن لم يفهم ويدرك معاني القرآن الكريم ويحصل المراد منها بالفهم والإدراك والمعرفة؟

القول بتفويض بعض ألفاظ القرآن الكريم بحسب سياقاتها، يتعارض مع كل ما سبق بيانه من دعوة القرآن الكريم للتدبر والفهم، ويتعارض مع أوصاف القرآن الكريم التي بينها الله تبارك وتعالى في كلامه، وهذا يؤدي إلى الطعن في آيات القرآن الكريم وتعطيل آياته عن فهم معانيها، وتعطيل ما في آياته من صفات وأوصاف وألغاز لا بد من إثباتها لفهمها وحسن الإيمان بها، بل إنه يؤدي إلى تعطيل الهدف من إنزال القرآن الكريم، الذي أنزله الله تعالى: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ} (ص، 29)، فكيف يتذكر أصحاب العقول إن لم يعملوا عقولهم في فهم ما أنزله الله وفق القواعد والضوابط المعتمدة لهذا الفهم؟ زيادة على ما وضحه هذا البحث سابقاً بأن القول بالتفويض يتعارض مع حكمة الله تعالى التي تقتضي منا فهم معانيه لحسن العمل به.

المطلب الثالث: مخالفة آيات القرآن الكريم في بيان الغاية من إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام:

القائلون بأن في آيات القرآن الكريم ما لا يفهم معناه، وأنه لا بد من تفويض آياته وتركها لله تعالى، يخالفون بقولهم هذا آيات القرآن الكريم ذاته الذي بين الغاية من إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام، وأن الله يعلمهم ليعينوا للناس ما أنزل إليهم. وقولهم: "إن معاني هذه النصوص المشككة المتشابهة لا يعلمها إلا الله، وأن معناها الذي أرادته الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها فعلي قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ولا الملائكة ولا السابقون الأولون، وحينئذ يكون ما وصف الله به نفسه في القرآن الكريم لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً ولا يعقلون معناه (...). ومعلوم أن هذا قدح في القرآن الكريم والأنبياء إذا كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدى وبياناً للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين أن يبين للناس ما أنزل إليهم". (ابن تيمية 1398هـ: 1/204).

له شفاء من الدواء" (الهروي، د.ت: 11/290)، قلت: وأي دواء أعظم من كتاب الله تبارك وتعالى يستشفى به العبد في معرفة معاني ما أراد الله تعالى منه.

وفي معنى الهداية قال الهروي في تهذيب اللغة: "الهدى نقيض الضلالة، (...) اهتديت إلى الحق، والهدى البيان، ونقل عن الأصمعي قوله: هدى يهديه في الدين هدى، وهداه يهديه هداية إذا دل على الطريق" (الهروي، د.ت: 6/201).

وكيف يهديه على الطريق، ويبين له ما يريد إذا أمرنا بنصوصه كما هي أو فوضناها لخالقها مع إيماننا المطلق بها، بل كيف تؤمن بها إيماناً مطلقاً من غير أن نهتدي بمعناها وبمراد ربنا الخالق سبحانه منها.

أما الرحمة فأشهر من أن تعرف، ومنها صفة الرحمن، ومنها كل من الرحمة والتراحم والرحم، والله تعالى هو الرحمن الرحيم، جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: "ذو الرحمة التي لا غاية بعدها في الرحمة، الذي وسعت رحمته كل شيء، الذي يزيح العليل، ويزيل الكرب، العطوف بعبادة بالإيجاد والهداية وأسباب السعادة" (مختار، 2008: 2/872).

ومن هنا جاء وصف القرآن الكريم الذي هو كلام الله تعالى بأنه رحمة، فهو سبب للسعادة الدنيوية والأخروية، وكيف يكون سبب السعادة إذا لم يفهم؟ وإذا لم ندرك معانيه؟ وهل من الرحمة أن يخاطب الناس بما لا يفهمون؟!

ومن جميل تفسير هذه الصفات ما ذهب إليه ابن عطية، قال: "هذه صفة الكتاب العزيز وقوله من ربكم لم يخلقها محمد صلى الله عليه وسلم بل هي من عند الله وما في الصدور يريد به الجهل والعتو عن النظر في آيات الله ونحو هذا مما يدفع الإيمان وجعله موعظة بحسب الناس أجمع، وجعله هدى ورحمة بحسب المؤمنين فقط" (ابن عطية، 1422: 3/125).

وهذا يعني أن المؤمنين نظرهم في آيات الله تعالى واستدلوا بها وفهم معانيها رحمة من الله تعالى بهم؛ لأنه كتاب رحمة، والرحمة بالمؤمنين تقتضي أن يفهم الناس المراد من الآيات ليصلوا بها إلى رحمة الله تبارك وتعالى، وكذلك ليهتدوا بها، فكيف تكون الهداية إن لم يحسن الفهم والتدبر والإيمان، إن انعدام الفهم يقتضي الجهل، والجهل يقتضي الضلال، من هنا كان كتاب الله هداية أي كتاب فهم، أي بفهمه يهتدي العبد إلى معرفة معاني آيات كتاب ربه، وبالتالي معرفة ربه، وبالتالي حسن الإيمان به وبصفاته وأسمائه وأفعاله.

يقول السعدي عند تفسيره لهذه الآية: "يقول تعالى- مرغياً للخلق في الإقبال على هذا الكتاب الكريم، بذكر أوصافه الحسنة الضرورية للعباد،" يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم" أي تعظكم وتذكركم عن الأعمال الموجبة لسخط الله المقتضية لعقابه وتحذركم

ذلك من أن آياته فيها ما لا يفهم أو ما لا يدرك، أو تركه لله تعالى، أو نمره كما جاء من غير بحث فيه ولا طلب لمعناه يتعارض مع الغاية من إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام هاديين مبشرين مبينين.

وخطورة هذا الكلام تأتي من أنه إذا لم يفهم الأنبياء ما جاءوا به فمن باب أولى أن لا يفهمه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والأمة المتبعة له، وبالتالي تكون أمة جاهلة لا مدركة، إيمانها كإيمان النصارى الذين سماهم الله تعالى في كتابه الكريم بـ "الضالين" الذين لا يفهمون طبيعة دينهم الذي حرّفوه واجتنبوا به جادة الصواب، وتركوا الفهم لعلمائهم كل يفهمه حسب ما يريد أو يتوقف في الحديث عنه بحجة أنه سر أو كهنوت (سر إلهي لا يدرك)، وحاشا أن تكون مثل هؤلاء، وأن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد دعانا لدين هو الكهنوت أو السر الإلهي الذي لا يعلمه أحد ولا يدركه أحد بل على العكس تماماً من ذلك، فالإسلام دين واضح بين، وآيات القرآن الكريم واضحة بيّنة مفهومة المعاني ومدركة المرادات، لأن القرآن الكريم هو كتاب الهداية والمنهج والطريق القويم، فكيف يكون مجهولاً، أو يدعو للجهل؟ إنّ من ذهبوا هذه المذاهب أخطأوا من حيث أرادوا أن ينزهوا الله تعالى أو يتساموا به، فطعنوا من حيث لم يشعروا بحكمته وبغاية إرسال الرسل وإنزال الكتب.

ومن هنا أرسل الله تعالى الرسل وأنزل معهم الكتب وأرسل إليهم الوحي، يقول ابن عطية في تفسيره: "قوله لتبين" يحتمل أن يريد لتبين بسردك نص القرآن الكريم ما نزل، يحتمل أن يريد لتبين بتفسيرك المجمل، وشرحك ما أشكل مما نزل، فيدخل في هذا ما بينته السنة من أمر الشريعة" (ابن عطية، 1422هـ: 3/395).

وهذا يتأكد بقول الله تعالى: { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ } (الحشر، 7). وكيف ترك الفهم والرسول صلى الله عليه وسلم جاء لبيان هذه الرسالة، بل وجاء الأمر بالأخذ بما بين على سبيل الوجوب كما هو واضح في الآية السابقة.

وفي الأحاديث الشريفة بيان واضح لتفسير النبي صلى الله عليه وسلم لآيات القرآن الكريم وبيان المقصود منها.

بل في الأحاديث الشريفة نصوص كثيرة حاتّة على العلم وفضله وفضل التعليم والبحث والفهم، أشهرها حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه البخاري في صحيحه "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين" (البخاري، 1422: 1/24، باب العلم، حديث رقم 71).

فإذا لم يقوموا بتبليغ الناس، أو بلغوهم من غير بيان وتوضيح، فما الغاية من البيان أصلاً؟ بل وما الفائدة من إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام؟

أليس الله تعالى بعثهم ليخرجوا الناس بداية من الضلال إلى النور والهداية، ثم بينوا طبيعة الرسالة، كيفية العبادة، وطريقة العلاقة بالباري سبحانه وتعالى، ووضحوا أفضل التوضيح، وبلغوا أحسن البيان، وكان هذا الهدف من إرسالهم، إذا القول إن في القرآن الكريم ما لا يفهم أو ما لا يدرك معناه طعن في القرآن الكريم؛ الذي يبين سبب إرسال الرسل في نصوص آياته ومنها:

- {بِأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ} (المائدة، 67)
- {فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ} (آل عمران، 20)
- {وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ} (المائدة، 92)
- {وَإِنْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ} (المائدة، 99)
- {وَإِنْ مَا تُرِيدُكَ بَعْضَ الَّذِي يَعْدُهُمْ أَوْ تَتَوَقَّعُكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ} (الرعد، 40)

ومنها الآيات التي تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم في بيان طبيعة رسالته:

- {بِالنَّبِيِّاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} (النحل، 44)
- {وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} (النحل، 64)

والآيات واضحة في بيان وظيفة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في بيان القرآن الكريم، والملاحظ أن الآية الثالثة تبين أن من وظيفته عليه السلام بيان الأمر المختلف فيه، وهذا حجة لذاته على القائلين إن في القرآن الكريم ما لا يفهم، فإذا قلنا لهم نحن فهمناه، وأنتم لم تفهموه، فالحجة بيننا وبينكم كتاب الله تعالى، فالله تعالى أرسل الرسل لبيان ما نختلف فيه وبالتالي هو مفهوم، وقولكم بعدم الفهم بدع من القوم وإلحاد في آيات الله تعالى.

ومن الآيات التي تبين هذه الرسالة وطبيعتها الكتاب المنزل قوله تعالى: {بِأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا} (الأحزاب، 45-46). فإذا كان النبي المرسل شاهداً ومبشراً ونذيراً بما جاء به من ربه من السراج المنير الواضح البين الذي لا مراء فيه ولا جهل ولا سر، فإن من يقول بغير

الخاتمة

وبيان المراد منها، ودراسة سياقاتها الواردة فيها.

فبعد ما سبق من البحث في التفويض ومعانيه، وكيف أن القول به يؤدي إلى مخالفة نصوص القرآن الكريم، وأنه يتعارض مع دعوة القرآن الكريم للتفكير والتدبر، ويتعارض مع كون القرآن الكريم كتاب هداية ورحمة وشفاء، ويتعارض مع الغاية من إرسال الرسل، وأن القول بالتفويض يؤدي إلى القدرح في حكمة الله تبارك وتعالى، وتعطيل دلالة النصوص، وسد باب التدبر، بل والطعن في بيان القرآن وتجهيل الأنبياء (الخميس، د.ت: 289).

المراجع:

1. أحمد محمد بن إبراهيم، (د.ت)، مصطلحات /8 في كتب العقائد، دار ابن خزيمة، بيروت، ط1.
2. ابن الأثير، المبارك بن محمد بن عبد الكريم، (د.ت)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق أحمد الزاوي، د.ط.
3. الأزدي، محمد بن الحسين بن موسى، (1988)، طبقات الصوفية، دار الكتاب العالمية، بيروت، ط1.
4. الأزهرى، محمد بن أحمد، (2001)، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.
5. البخاري، محمد بن إسماعيل، (1422هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر، طوق النجاة، ط1.
6. البدر، عبد الرزاق عبد المحسن، (2002)، تذكرة المؤنس شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي. دار غراس، ط1.
7. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، (1991)، درة تعارض العقل والنقل، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط5.
8. الجامي، محمد أمان، (1408هـ)، الصفات الإلهية، الجامعة الإسلامية، السعودية، ط2.
9. جبريل، حياة محمد، (2002)، الآثار الواردة عن عمر بن عبد العزيز في العقيدة، الجامعة الإسلامية، السعودية، ط1.
10. الجوهرى، إسماعيل بن حماد، (1987)، الصحاح تاج اللغة، تحقيق أحمد عفار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4.
11. أبو حبيب، سعدي، (1988)، القاموس الفقهي، دار الفكر، سوريا، ط2.
12. الخطيب، محمد بن عبد الحميد، (2010)، التفويض في القرآن والسنة، دراسة عقدية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 6، عدد 1، 2010.
13. الخميس، محمد بن عبد الرحمن، (د.ت) أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، دار الصميعي، السعودية، د.ط.
14. الخميس، محمد بن عبد الرحمن، (2004)، شرح الرسالة التدمرية، دار أطلس، ط1.
15. دروزة محمد عزت، (1383)، التفسير الحديث، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1.
16. الذهبي، محمد بن أحمد، (2003)، العرش الذهبي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة، ط2.
17. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، (د.ت)، تاج

تحقق القول بأن القول بالتفويض المطلق مرفوض؛ لما يؤدي إليه من مخاطر الاعتقاد والإلحاد في آيات الله تبارك وتعالى وعليه، فإن الله تبارك وتعالى خاطب البشر بلغة مفهومة، وأرسل إليهم الرسل لبيان ما اختلفوا في فهمه منها.

كما أن القرآن الكريم كتاب الله الواضح المبين، والمنهاج الذي لا بد للبشرية من السير تحت لوائه، والعمل بآياته البينات الواضحات، وأن القرآن الكريم رحمة من الله لعباده المؤمنين، وشفاء لما في صدورهم، وفوق كل هذا وذاك، فهو كتاب الله الذي به يعرفه الناس ربهم فيعبده حق العبادة.

وقد توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

1. القرآن الكريم جاء من عند الله للرسل عليهم السلام لفهمه وتدبر آياته والعمل بما جاء فيه، ليس فيه ما هو غير مفهوم.
2. التفويض المطلق بالكيفية والمعنى دعوى للجهل، والاستسلام في غير محله، ودعوى لتعطيل آيات القرآن الكريم.
3. القول بالتفويض المطلق يخالف آيات القرآن الكريم في دعوته للتدبر والفهم، ويخالف آيات القرآن الكريم في أوصافه، ويخالف آيات القرآن الكريم في بيان الغاية من إرسال الرسل.

ويوصي الباحثان:

1. بمزيد من الدراسات العقدية التفسيرية لفهم حقيقة ما جاء في القرآن الكريم من نصوص تدعو إلى الفهم والوعي والعمل.
2. استخلاص الدراسات العقدية من القرآن الكريم والسنة المشرفة
3. البحث في النصوص الدالة على التفويض والواردة على أسنة العلماء الأوائل من أهل السنة والجماعة، وتخرجها

- العروس، دار الهداية، د.ط.
18. الزمخشري، محمد بن عمرو، (1407هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم القرآن في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.
19. السعدي، عبد الرحمن، (2000)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق طه سعد، مكتبة الأوس، السعودية، ط1.
20. السمرقندي، نصر بن محمد، (د.ت)، بحر العلوم، د.نش، د.ط.
21. الصابوني، أحمد محمد علي، (1981)، صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم، بيروت، ط1.
22. الطبري، محمد بن جرير، (2000)، جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرسالة، ط1.
23. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، (1984)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس.
24. عبد الحميد، محمد محي الدين، (2000)، النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد، دار القلم العربي، حلب، ط1.
25. العثيمين، محمد بن صالح، (1421هـ)، شرح العقيدة السفارينية الدرّة المضيئة في عقيدة أهل الفرقة المرضية، دار الوطن، الرياض، ط1.
26. العثيمين، محمد بن صالح، (1419)، شرح العقيدة الوسطية، دار ابن الجوزي، السعودية، ط5.
27. العثيمين، محمد بن صالح، (د.ت)، فتح البرية بملخص الحموية، دار الوطن، الرياض، د.ط.
28. ابن عطية، عبد الحق بن غالب، (1422هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
29. عفيفي، عبد الرزاق، (د.ت)، فتاوى رسائل الشيخ عبد الرزاق عفيفي، د.ط.
30. الغامدي، أحمد بن عطية، (2002)، البيهقي وموقفه من الإلهيات، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط4.
31. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (1986)، مجمل اللغة، تحقيق زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.
32. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (د.ت)، العين، دار مكتبة الهلال، الرياض، ط1.
33. القاضي، أحمد بن عبد الرحمن، (1996)، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، دار العاصمة، ط1.
34. قلنجي، محمد رواس، (1988)، معجم لغة الفقهاء، دار النفاثس، ط2.
35. القونوي، قاسم بن عبد الله، (2004)، أنيس الفقهاء في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
36. المطرزي، (د.ت)، ناصر بن عبد السيد الخوارزمي (د.ت)، المغرب في ترتيب المغرب، دار الكتاب العربي، د.ط.
37. متولي، تامر محمد، (2004)، منهج الشيخ محمد رضا في العقيدة، دار ماجد عسيري، ط1.
38. مختار، عفاف حسن، (2000)، تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة، مكتبة الرشيد، السعودية، ط1.
39. مختار، أحمد مختار، (2008)، معجم اللغة العربية المعاصرة، دار عالم الكتب، ط1.
40. المقرئ، أحمد بن محمد بن علي، (1987)، المصباح المنير، مكتبة لبنان، ط1.
41. المقدسي، مرعي بن يوسف المقدسي، (1406هـ)، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات "تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
42. المناوي، عبد الرؤوف بن علي، (1990)، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، ط1.
43. ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت ط3.
44. النجدي، حمد ناصر، (د.ت)، التحفة المدنية في العقيدة السلفية، مؤسسة الرسالة، د.ط.
45. النسفي، عبد الله بن أحمد، (1998)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، دار الكلم الطيب، بيروت، ط.

